إقتصاد

عصام شلهوب

مقرّر لجنة السياحة والزراعة النيابيّة: للسياسة دورٌ كبير في تدهور القطاع السياحي

بات موسم صيف 2020 فرصة لانقاذ ما تبقى من المؤسسات السياحية، في ظل تردي الاوضاع الاقتصادية بعد وصول سعر الدولار الى مستويات غير مسبوقة. هذا الامر يعطي ميزة تنافسية لمن يرغب في زيارة لبنان من المغتربين والسياح، حيث بات في امكانهم قضاء الاجازات بكلفة منخفضة جدا مقارنة بالدول الاخرى

هددت نقابات اصحاب المؤسسات السياحية، من فنادق ومطاعم ومنتجعات، باعلان اليوم الاسود عبر اغلاق مؤسساتهم والتوقف عن دفع رواتب الموظفين، اذا لم تدعمهم الحكومة بالدولار السياحي على غرار القطاعين الصناعي والزراعي. يضم القطاع نحو 12 الفا و500 مؤسسة يعمل فيها بشكل مباشر نحو 160 الف شخص والاف آخرين بشكل غير مباشر في قطاعات مرتبطة بهذه المؤسسات. لذا فان اغلاق هذه المؤسسات سيؤدي الى تحوّل كل هؤلاء الموظفين الى عاطلين عن العمل.

السياحة من ابرز القطاعات التي تحرك الاقتصاد اللبناني. بلغت عائدات القطاع السياحي في لبنان خلال السنوات العشر الاخيرة نحو 80 مليار دولار، اضافة الى 30 مليار دولار ضرائب حصلتها الدولة من القطاع، وفقا لما يقوله اصحاب الاختصاص. كما انه من اكثر القطاعات التي تستهلك المنتجات المحلية من زراعة وصناعة.

مقرر لجنة السياحة والزراعة النيابية قيصر المعلوف اكد لـ"الامن العام" ان تدهور الليرة اللبنانية تجاه الدولار الاميركي يعتبر "كارثة كبيرة بالنسبة الينا، الا انه يحمل وجها ايجابيا باعتبار ان لبنان بات سياحيا ارخص بلد". واعتبر ان للسياسة دورا كبيرا في تدهور القطاع السياحي.

■ هل بدأت مراسم تشييع القطاع السياحي؟

□ ابدا، لأن هناك ايجابيات يجب ان تستغل وان كنا نعيش ضمن مجموعة من الازمات الخانقة. ترتكز هذه الايجابية على نقطتين اساسيتين: الاولى ان لبنان من افضل الدول التي تمكنت من احتواء فيروس كورونا والسيطرة عليه، لذلك يجب ان يتم الترويج للبنان على انه وجهة سياحية آمنة من ناحية فيروس كورونا. الثانية، وعلى الرغم من كل الصعوبات الاقتصادية وخصوصا النقدية، وتدهور الليرة اللبنانية تجاه الدولار الاميركي يعتبر كارثة كبيرة بالنسبة الينا، غير انه يحمل وجها ايجابيا باعتبار ان لبنان اصبح ارخص بلد سياحيا، وان مبلغ الف دولار يسمح للسائح بقضاء اجازة سياحية فيه لمدة اسبوع او اقل. هنا يجب ان تتمكن القطاعات السياحية الخاصة من المحافظة على اسعارها قدر الامكان. اذا تمكنا من ان نحافظ على الاسعار، نحن قادرون على ان نستقطب عددا كبيرا من السياح وخصوصا سياحة المجموعات، شرط الترويج لذلك. يجب مع بداية الصيف استغلال مجيء المغتربين، وتقديم كل التسهيلات المطلوبة لانجاح زيارتهم الى بلدهم، علما انهم يشكلون المنفذ الوحيد لادخال العملة الصعبة الى لبنان.

■ فقد لبنان اليوم كل المقومات السياحية، ما هو دور لجنة السياحة النيابية في اعادة الحياة الى القطاع السياحي؟

□ لجنة السياحة النيابية ناقشت خلال اجتماعاتها مع وزير السياحة ورؤساء القطاعات السياحية كل الهموم التي يحملها هذا القطاع. لذا، غني عن القول اهمية هذا القطاع، وما يدر على الدخل اللبناني من انتاج مالي يقدر في بعض المرات اكثر من 10 مليارات دولار سنويا. هذا القطاع يجب المحافظة عليه لانه من القطاعات المنتجة. لذا من واجب الدولة الاسراع في تحقيق الاصلاحات المطلوبة على مختلف الصعد تمهيدا لعودة الاستثمارات، وخصوصا من مؤتمر سيدر، واستعمالها في تطوير البنية التحتية لانها اساس نهضة القطاع السياحي. مثلا طريق ضهر البيدر - البقاع طريق دولية تربط لبنان بمختلف الدول المحيطة بنا، وشريان سياحي مهم يمسك بكل المعالم السياحية وابرزها على الاطلاق قلعة بعلبك الضاربة في عمق التاريخ والشاهدة على مختلف الحضارات الشرقية، من دون ان ننسى منطقة عنجر ومنطقة نهر العاصي والبردوني وغيرها من المعالم السياحية. لكن ياللاسف، ثمة جانب سلبي جدا هو الوضع الامني في منطقة بعلبك الذي يؤثر بشكل سيء على السياحة في تلك المنطقة، لذلك من الضروري ايلاء هذا الوضع الاهتمام التام.

■ هل تمكنت اللجنة بعد اجتماعاتها من وضع تصور معين لاسس الحل والاستجابة في ما يخص المجلس النيابي لمطالب الهيئات السياحية؟

□ المستجدات على صعيد واقع الازمات المتعاقبة تركت اثرا سلبيا كبيرا على هذا القطاع، ناهيك بالنقص الحاد بالسيولة المالية التي تؤثر على المشاريع السياحية. لكن من خلال المناقشات وابداء الاراء خلال اجتماعات لجنة السياحة، تمنينا ان يكون ثمة نوع من جمع كل الافكار التي تم تداولها من خلال اقتراحات تقدم اما من خلال المجلس النيابي، او عبر وزير السياحة ليتم تبنيها في مجلس الوزراء، ولتكون عوامل وحوافز ايجابية ان شاء الله في ما يتعلق بعودة هذا القطاع الى سابق عهده من الانتاجية، وفي الوقت ذاته ايصال صورة لبنان الحضارية الى الخارج من خلال الترويج المكثف في الداخل والخارج على السواء.

■ القطاعات السياحية تتهم اهل السياسة بتشويه صورة لبنان. فهل من بوادر لاعادة الصورة السياحية الى طبيعتها؟

□ لا شك في ان للسياسة دورا كبيرا في تدهور القطاع السياحي، خصوصا وان هذا القطاع يحتاج الى الاستقرار الامني والسياسي لكي يزدهر ويتطور، وهذا الامر مفقود اليوم. اضف الى ذلك، ان السياحة تحتاج الى المال للترويج لها خارجيا عبر وزارة السياحة. نحن في اللجنة جاهزون لدعم اي خطة اليوم للمحافظة على ما تبقى من سياحة. لقد مللنا من وضع الخطط على الورق والشعارات الرنانة. الامر يحتاج الى الاستقرار والى المال. موازنة وزارة السياحة لا تكفي وهي لا تتجاوز نسبة 0.5% من الموازنة العامة. المال هو عصب كل شيء وخصوصا السياحة، والاوضاع التي تعيشها لا تحسد عليها. الدولة مفلسة واموال المودعين مسروقة والديون متراكمة على الفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية. اذا لم تتوقف حنفية الهدر والسرقة سنبقى على ما نحن عليه، من دون ان ننسى ما للقضاء من دور في عملية تأمين الثقة بلبنان. كذلك علينا الاهتمام بالبنية التحتية والبيئة والسلامة المرورية والصحية والامنية قبل السياحة، لأن في غيابها يفقد لبنان كل المقومات.

■ هل ستتم تلبية مطالب القطاع ام ان الاتجاه هو نحو التصعيد والعصيان المدني؟

□ الامر يتجه نحو التصعيد. قبل ان اكون نائبا ومسؤولا عاما، انا رجل سياحة بامتياز وفي كل المجالات انطلاقا من المطاعم والباتيسري، وصولا الى اقامة مجمعات سياحية ضخمة لها مواصفات عالمية مميزة. اعرف دقائق المعاناة التي يمر بها المستثمرون في هذا القطاع. وقد اضيفت اليوم هموم جديدة تتعلق بالكهرباء والمحروقات التي يتحكم بها بعض "الزعران" طمعا بالكسب السريع غير المشروع. الدولة تقف عاجزة عن حماية المواطن والاقتصاد. نحن نعيش امراضا قاتلة نعالجها بحبوب الاسبرين.

مقرر لجنة السياحة والزراعة النيابية قيصر المعلوف.

> **القطاع السياحي هو الوحيد القادر على توريد الدولارات الى الداخل**

■ ما هي الخطوات الواجب اقرارها لمساعدة القطاع السياحي في الوقت الحالي؟

□ ان تنفذ الدولة قراراتها، وان يحقق مصرف لبنان ما وعد به القطاعات السياحية وخصوصا الفنادق عبر دعم اسعار الغرف من فئة الخمس نجوم مثلا. خطة وزير السياحة التي تم درسها في لجنة السياحة النيابية جيدة، لكن هل ستقر وتطبق؟ اشك في ذلك، خصوصا وان الكثير من القرارات قد اتخذت وظلت حبرا على ورق، او انها طبقت واستفاد منها السماسرة والمحميون.

■ لماذا يرافق الفشل دائما اي خطة سياحية، علما ان القطاع السياحي ادخل 80 مليار دولار خلال 10 سنوات ودفع نحو 30 مليارا كضرائب ورسوم؟

□ انه قطاع موجوع، لذا اضم صوتي الى صوتهم واشعر بمعاناتهم. اننا نعيش حالة اشمئزاز بسبب ما يجري على الارض، فالقطاع السياحي يعاني وكان الامل كبيرا في نهوضه. كل ما نتمناه هو ان نتمكن من تخطي كل المشاكل، وان يتوقف السياسيون عن جلد انفسهم، عندها في امكاننا فعلا ان نتخطى الازمة الحالية، لاننا اشبه بمن يفتش عن كنز وهو جالس عليه. الارقام خير دليل على ضرورة دعم القطاع ومساعدته. الاستياء كبير لوصول البلد الى هذا المنحى الخطير، والوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها لحل هذا المشاكل الكارثية التي اصابت لبنان لا تنفذ، ما يعني ان قطاعا كبيرا ومهما اصبح قيد الاحتضار.

■ ما هي الحلول السريعة لانعاش السياحة وعدم اعلان موتها؟

□ القطاع السياحي لا يطلب من الدولة دعما ماديا بل بعض الاعفاءات الضريبية. الحفاظ على السياحة في لبنان من المسلمات، وهو ليس معزولا عن واقع الدولة المالي والسياسي والاجتماعي. الديون المتراكمة على اصحاب المؤسسات السياحية والفوائد المرتفعة باتت تثقل كاهلها، هي التي لا تلام لعدم قدرتها على دفع متوجباتها للدولة من مستحقات للضمان الاجتماعي، وفواتير كهرباء وماء وسط فوضى الازمات المتلاحقة. ثمة اجراءات اخرى اساسية. القطاع السياحي هو الوحيد القادر اليوم على توريد الدولارات الطازجة الى الداخل اللبناني عبر جذب المستثمرين. الايجارات في لبنان ارخص، واليد العاملة وحتى اسعار المطاعم والفنادق. ناهيك بضرورة الانفتاح على جميع الدول وتسهيل الحصول على الفيزا او الغائها عن بعض الدول، كما هو حاصل في تركيا وقبرص وغيرهما. بعيدا من كل ذلك، يجب بناء دولة قادرة صاحبة قرار مستقل غير تابعة لاحد. هذا واجب المواطن عبر صناديق الاقتراع التي ربما افرزت وجوها سياسية تؤمن فقط بلبنان دولة كيان ومؤسسات وعدالة.